تعقبات الإمام أبي حيان على من أقر الانكار والتضعيف للقراءات المتواترة من المفسرين من خلال كتابه البحر المحيط

إعداد

عبدالله فوزي مصطفى الشرقاوي

مقدمة

الحمد لله وحمده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن نحا نحوه، وبعد:

فإن علم القراءات من أجل العلم قدرا، وأشرفها منزلة، وأرفعها مكانة؛ لتعلقه بكتاب الله عز وجل، وكلامه المبين.

وقد سخر الله عز وجل أفذاذا من علماء الأمة الإسلامية منذ فجر الإسلام لخدمة كتابه العزيز؛ فقاموا بإذن الله تعالى وتوفيق منه خير قيام بدراسة كل ما يتعلق بالفرقان الحميد.

فتخصص رجال من العباقرة في علوم القراءات، وأفنوا أعمارهم في خدمتها: تعليما وتأليفا، وتهذيبا وتلخيصا. والمكتبات الإسلامية والعالمية مليئة بآثارهم العلمية، وخير شاهد على خدماتهم القرآنية الجليلة ومن هؤلاء الإمام أبي حيان الأندلسي.

أهدف الدراسة:

1- وأهمية هذا الموضوع تتعلق بأمرين هما:

الأول: القراءات

الثاني: التفسير

2- الرغبة في خدمة القرآن العظيم والعيش بين معانيه والتضلع من خلال ذلك فهما وعلما في كتاب الله عزوجل.

3- بيان الحكم والفوائد العظيمة التي تتحقق من خلال تعدد القراءات القرآنية والرد على من أنكرها.

أسباب اختيار الدراسة:

1- يعد الامام أبو حيان من أعظم العلماء الذين لهم باع كبير في علم القراءات والرجوع إليها دائما في تفسيره للقرآن الكريم.

2- يعد الامام أبو حيان من أعظم العلماء الذين دافعوا عن

القراءات القرآنية وانتصروا لها أمام من اعترضوا عليها.

3- يعد الامام أبو حيان من أعظم وأقوى العلماء الذين ميزوا القراءات المتواترة عن الشاذة وقام بالرد على من قدم الشاذ على المتواتر أو نكر المتواتر أو رد القراءة المتواترة أو ضعفها.

4-بيان أن القراءات القرآنية لون من الاعجاز القرآني حيث إن كل قراءة سدت مسد آية، وتعدد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات، وذلك ضرب من ضروب الاعجاز والبلاغة.

لقد ظل الإمام أبو حيان يدافع عن القراءات المتواترة ويرد على من ردها أو ضعفها أو غلطها من المفسرين والنحاة المفسرين ، وسوف أذكر نماذج من رده على من أقر الرد أو غلط القراءات المتواترة من العلماء والمفسرين.

فعند تفسيره لقول الله عز وجل:- " بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"[1]، والقراءات المتواترة في لفظ " فَيَكُونُ" قرأ الشامي 0ابن عامر) بنصب نون فيكون، والباقون من العشرة برفعه"[2] .

وقال أبو حيان " وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ: فَيَكُونَ بِالنَّصْبِ، وَفِي آلِ عِمْرَانَ: كُنْ فَيَكُونُ وَنُعَلِّمُهُ، وَفِي النَّحْلِ، وَفِي مَرْيَمَ، وَفِي يس، وَفِي الْمُؤْمِنِ (غافر). وَوَافَقَهُ الْكِسَائِيُّ فِي النَّحْلِ وَيس"[3] .

وقد ضعف قراءة ابن عامر قراءة النصب الإمام ابن مجاهد وأقره على ذلك الإمام ابن عطيه ، قال ابن مجاهد :- " وَاخْتلفُوا فِي قَوْله {كن فَيكون} فِي نصب النُّون وَضمّهَا فَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فَيكون} بِنصب النُّون، قَالَ أَبُو بكر وَهُوَ غلط"[4] ، وقال أيضا عن قراءة ابن عامر في سورة آل عمران : - " قَوْله {كن فَيكون}[5] ، قَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فَيكون} بِالنّصب، قَالَ أَبُو بكر وَهُوَ وهم"[6] .

وقال ابن عطيه :- " وقرأ ابن عامر «فيكون» بالنصب، وضعفه أبو علي، ووجهه مع ضعفه على أن يشفع له شبه اللفظ، وقال أحمد بن موسى

في قراءة ابن عامر: «هذا لحن»[7] .

وقال أبو على الفارسي :- " ومن ثمّ أجمع الناس على رفع يكون ، ورفضوا فيه النصب، إلا ما روي عن ابن عامر وهو من الضعف"[8] .

وقد تعقب أبو حيان تضعيف هؤلاء لقراءة ابن عامر بلهجة شديدة حيث قال :-" وَحَكَى ابْنُ عَطِيَّةَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى، فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ: أَنَّهَا لَحْنٌ، وَهَذَا قَوْلٌ خَطَأٌ، لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فِي السَّبْعَةِ، فَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، ثُمَّ هِيَ بَعْدُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَهُوَ رَجُلٌ عَرَبِيٌّ، لَمْ يَكُنْ لِيَلْحَنَ. وَقِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَهُوَ إِمَامُ الْكُوفِيِّينَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا لَحْنٌ، مِنْ أَقْبَحِ الْخَطَأِ الْمُؤَثِّمِ الَّذِي يَجُرُّ قَائِلَهُ إِلَى الْكُفْرِ، إِذْ هُوَ طَعَنٌ عَلَى مَا عُلِمَ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى"[9] .

أيضا عند تفسيره لقول الله عز وجل : - " وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ " . والقراءات المتواترة في لفظ " وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا"، "قرأ المكي والسوسي ويعقوب باسكان الراء، وقرأ الدوري عن أبي عمرو بإخفاء كسرتها أي اختلاسها، والباقون بالكسرة الكاملة على الأصل"[10] .

وقال أبو حيان عند تفسيرها " وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَأَرْنَا، وَأَرْنِي خَمْسَةً بِإِسْكَانِ الرَّاءِ. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: الْإِسْكَانُ وَالِاخْتِلَاسُ. وَرُوِيَ عَنْهُ: الْإِشْبَاعُ، كَالْبَاقِينَ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عَامِرٍ، وَأَبَا بَكْرٍ أَسْكَنَا فِي أَرْنَا اللَّذَيْنِ. فَالْإِشْبَاعُ هُوَ الْأَصْلُ، وَالِاخْتِلَاسُ حَسَنٌ مَشْهُورٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَالْإِسْكَانُ تَشْبِيهٌ لِلْمُنْفَصِلِ بالمتصل، كما قالوا: فخذوا سهله، كَوْنُ الْحَرَكَةِ فِيهِ لَيْسَتْ لِإِعْرَابٍ"[11] .

وقد اعترض على قراءة إسكان الراء أبو إسحاق الزجاج حيث قال:- " وتقرأ أيضاً (وأرنا) على ضربين: بكسر الراءِ وبإسكانها والأجود الكسر، وإنما أسكن أبو عمرو لأنه جعله بمنزلة فَخِذ وعَضُد وهذا ليس بمنزلة "فخذ" ولا "عضد"، لأن الأصل في هذا " أرْئِنَا " فالكسرة إنما هي كسرة همزة ألقيت، وطُرحت حركتها على الراء فالكسرة دليل الهمزة، فحذفها قبيح، وهو جائز على

بعده لأن الكسر والضم إنما يحذف على جهة الاستثقال،

فاللفظ بكسرة الهمزة والكسرة التي في بناءِ الكلمة واللفظ به واحد، ولكن الاختيار ما وصفنا أولاً"[12] .

وأقر الزجاج على اعتراضه على قراءة الإسكان الإمام الزمخشري حيث قال:- " وقرئ: وأرنا، بسكون الراء قياس على "فخذ" في "فخذ". وقد استرذلت، لأنّ الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف"[13] .

وقد تعقب الإمام أبو حيان ورد على من أنكر قراءة المكي والسوسي ويعقوب باسكان الراء ، لكنه لم يسم المعترضين فذكرهم بلفظ " بعض الناس " حيث قال : - " وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ الْإِسْكَانَ مِنْ أَجْلِ أَنِ الْكَسْرَةَ تَدُلُّ عَلَى مَا حُذِفَ، فَيَقْبُحُ حَذْفُهَا، يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ أَرِءَ، فَنُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى الرَّاءِ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ، فَكَانَ فِي إِقْرَارِهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ هَذَا أَصْلٌ مَرْفُوضٌ، وَصَارَتِ الْحَرَكَةُ كَأَنَّهَا حَرَكَةٌ لِلرَّاءِ ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: مَا قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. أَلَا تَرَاهُمْ أَدْغَمُوا فِي لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي، أَيِ الْأَصْلُ لَكِنْ، ثُمَّ نَقَلُوا الْحَرَكَةَ وَحَذَفُوا، ثُمَّ أَدْغَمُوا؟ فَذَهَابُ الْحَرَكَةِ فِي أَرِنَا لَيْسَ بِدُونِ ذِهَابِهَا فِي الْإِدْغَامِ. وَأَيْضًا فَقَدْ سُمِعَ الْإِسْكَانُ فِي هَذَا الْحَرْفِ نَصًّا عَنِ الْعَرَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَرْنَا أَدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلَؤُهَا ... مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِئُوا

وَأَيْضًا فَهِيَ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، فَإِنْكَارُهَا لَيْسَ بِشَيْءٍ" [14].

و قد أقر الإمام أبو حيان في الرد على من أنكر قراءة الإسكان الإمام السمين الحلبي حيث قال : - " وقد غَلَّط قومٌ راويَ هذه القراءةِ وقالوا: صار كسرُ الراءِ دليلاً عَلى الهمزةِ المحذوفةِ فإنَّ أصلَه:» أَرْءِنا «ثم نُقِل، قاله الزمخشري تابعاً لغيره. قال الفارسي:» التغليطُ ليس بشيءٍ لأنَّها قراءةٌ متواترةٌ، وأمّا كسرةُ الراءِ فصارَتْ كالأصلِ لأنَّ الهمزةَ مرفوضةُ الاستعمالِ"[15] «وقال أيضاً:» ألا تراهم أَدْغموا في {لَّكِنَّ هُوَ الله رَبِّي} ، والأصل: «لكنْ أنا»

«نَقَلوا الحركةَ وحذفوا ثم أدغموا، فذهابُ الحركةَ في» أَرِنا «ليس بدونِ ذهابِها في الإدغامِ، وأيضاً فقد سُمِع الإسكانُ في هذا الحرفِ نَصًّاً عن العرب قال:

أَرْنا إدواةَ عبْدِ الله نَمْلَؤُها ... من ماءِ زمزمَ إن القومَ قد ظَمِئوا"[16] .

أيضا عند تفسيره لقول الله عز وجل :- " وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"[17] ، والقراءات المتواترة في لفظ " وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا"، "قرأ نافع وابن كثير بتخفيف وإن لما. وأبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف عن نفسه بتشديد وإن تخفيف لما، وابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بتشديدهما، وشعبة بتخفيف وإن وتشديد لما"[18] .

وقال أبو حيان عند تفسيره للآية " قَرَأَ الْحَرَمِيَّانِ وَأَبُو بَكْرٍ: وَإِنْ كُلًّا بِتَخْفِيفِ النُّونِ سَاكِنَةً. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ: لَمَّا بِالتَّشْدِيدِ هُنَا وَفِي يس والطَّارِقِ وَأَجْمَعَتِ السَّبْعَةُ عَلَى نَصْبِ كُلًّا، فَتُصُوِّرَ فِي قِرَاءَتِهِمْ أربع قراءات: إِحْدَاهَا: تَخْفِيفُ إِنْ وَلَمَا، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَرَمِيَّيْنِ. وَالثَّانِيَةُ: تَشْدِيدُهُمَا، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَحَمْزَةَ وَحَفْصٍ. وَالثَّالِثَةُ: تَخْفِيفُ إِنْ وَتَشْدِيدُ لَمَّا وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ. وَالرَّابِعَةُ: تَشْدِيدُ إِنَّ وَتَخْفِيفُ لَمَا، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ وَأَبِي عَمْرٍو. وَقَرَأَ أُبَيٌّ وَالْحَسَنُ بِخِلَافٍ عَنْهُ، وَأَبَانُ بْنُ ثَعْلَبٍ وَإِنْ بِالتَّخْفِيفِ كُلٌّ بِالرَّفْعِ لَمَّا مُشَدَّدًا. وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ: وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَتَنْوِينِهَا، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِتَخْفِيفِ إِنَّ وَلَا تَشْدِيدِهَا"[19] .

وقد قال الإمام المبرد بأن قراءة تشديد الميم في لمَا بأنها لحن وهي رواية شعبة عن عاصم فقال أبو حيان عنه " وَأَمَّا تَشْدِيدُ لَمَّا فَقَالَ الْمُبَرِّدُ: هَذَا لَحْنٌ"[20] ، ويبين أبو جعفر النحاس أن القراءة بالتشديد فيهما لحن ونقل عن المبرد ذلك ، كما نقل عن الكسائي قوله فيها.

فقال:- " والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعا عند أكثر النحويين لحن، حكي عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز، وقال الكسائي: الله جلّ وعزّ أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجها"[21] .

وقال أبو علي الفارسي فيها " فأما من خفف إن* ونصب كلا* وثقّل لما* فقراءته مشكلة" [22].

وقال ابن الحاجب فيها أيضا " قرأ نافع وابن كثير: وإن كلا لما، بتخفيف إن ولما. وقرأ حفص وابن عامر وحمزة: وإن كلا لما، بالتشديد في إن ولما. وقرأ أبو بكر: وإن كلا لما، بتخفيف الأول وتشديد الثاني. وقرأ أبو عمرو والكسائي: وإن كلا لما، بتشديد الأول وتخفيف الثاني. وهي واضحة إلا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، فإنها مشكلة، ودونها في الإشكال قراءة أبي بكر"[23] .

وتعقب الإمام أبو حيان هؤلاء قائلا:- " وَهَذِهِ جَسَارَةٌ مِنَ الْمُبَرِّدِ عَلَى عَادَتِهِ. وَكَيْفَ تَكُونُ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَحْنًا ، وَلَوْ سَكَتَ وَقَالَ كَمَا قَالَ الْكِسَائِيُّ: مَا أَدْرِي مَا وَجْهُ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لَكَانَ قَدْ وُفِّقَ "[24] ، ثم قال أبو حيان " وَالْقِرَاءَةُ مُتَوَاتِرَةٌ فِي قَوْلِ الله عز وجل: وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا، "[25]

أيضا عند تفسيره لقول الله عز وجل" فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ"[26] ، والقراءات في لفظ " بِمُصْرِخِيَّ"، "قرأ حمزة بكسر الياء والباقون من القراء العشرة بفتحها ووقف يعقوب عليه بهاء السكت"[27] .

وقد ضعف بعض المفسرين قراءة الإمام حمزة كالزمخشري والفراء والزجاج وأبو عبيد وغيرهم.

قال الزمخشري فيها:- " وقرئ: بمصرخي، بكسر الياء وهي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول: قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ ... قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِى "[28] .

وقال الزجاج فيها :- " وقرأ حمزة والأعشى بمُصْرِخِيِّ بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين ، وذلك أن ياء الإضافة إذَا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكَتْ إلى

الفتح"[29] .

وقال الفراء فيها:- " وقد خفض الياء من قوله (بِمُصْرِخِيّ) الأعمش ويحيى بن وثَّاب جَميعًا. حَدَّثَنِي القاسم بن مَعْن عَن الْأَعْمَش عَن يَحْيَى أَنَّهُ خفض الياء. قَالَ الفراء: ولعلها من وَهْم القراء"[30] .

وقال الأخفش فيها:- " وقال {وَمَآ أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ} فتحت ياء الاضافة لان قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في "مُصْرِخِيَّ" فلم يكنْ منْ حَرَكَتِها بدٌّ لأَنْ الكسر من الياء. وبلغنا ان الاعمش قال (بِمُصْرِخِيِّ) فكسرو هذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب ولا أَهل النحو"[31] .

وقال فيها الإمام أبو حيان وذكر أراءهم :- " قَرَأَ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ، وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْزَةُ: بِمُصْرِخِيِّ بِكَسْرِ الْيَاءِ، وَطَعَنَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. قَالَ الْفَرَّاءُ: لَعَلَّهَا مِنْ وَهْمِ الْقُرَّاءِ، فَإِنَّهُ قَلَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهُمْ مَنِ الْوَهْمِ، وَلَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ الْبَاءَ فِي بِمُصْرِخِيِّ خَافِضَةٌ لِلَّفْظِ كُلِّهِ، وَالْبَاءُ لِلْمُتَكَلِّمِ خَارِجَةٌ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: نَرَاهُمْ غَلِطُوا، ظَنُّوا أَنَّ الْبَاءَ تُكْسَرُ لِمَا بَعْدَهَا. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: مَا سَمِعْتُ هَذَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَلَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ رَدِيئَةٌ مَرْذُولَةٌ، وَلَا وَجْهَ لَهَا إِلَّا وَجْهٌ ضَعِيفٌ. وَقَالَ النَّحَّاسُ: صَارَ هَذَا إِجْمَاعًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الشُّذُوذِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: هِيَ ضَعِيفَةٌ، وَاسْتَشْهَدُوا لَهَا بِبَيْتٍ مَجْهُولٍ:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ ... قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِيِّ"[32]

وتعقب هؤلاء الإمام أبو حيان فرد على الزمخشري قائلا :- " أَمَّا قَوْلُهُ: وَاسْتَشْهَدُوا لَهَا بِبَيْتٍ مَجْهُولٍ، قَدْ ذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لِلْأَغْلَبِ الْعِجْلِيِّ، وَهِيَ لُغَةٌ بَاقِيَةٌ فِي أَفْوَاهِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْيَوْمِ، يَقُولُ الْقَائِلُ: مَا فِيِّ أَفْعَلُ كَذَا بِكَسْرِ الْيَاءِ"[33] .

وتعقب الباقين قائلا:- " وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ ذَكَرْنَا مِنَ النُّحَاةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ. وَاقْتَفَى آثَارَهُمْ فِيهَا الْخَلَفُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا: إِنَّهَا خَطَأٌ، أَوْ

قَبِيحَـةٌ، أَوْ رَدِينَـةٌ، وَقَـدْ نَقَـلَ جَمَاعَـةٌ مِـنْ أَهْـلِ اللُّغَـة أَنَّهَـا لُغَـةٌ، لَكِنَّـهُ قَـلَّ اسْـتِعْمَالُهَا. وَنَـصَّ قُطْـرُبٌ عَلَـى أَنَّهَـا لُغَـةٌ فِـي بَنِـي يَرْبُـوعٍ. وَقَـالَ الْقَاسِـمُ بْـنُ مَعْـنٍ وَهُـوَ مِـنْ رُؤَسَـاءِ النَّحْـوِيِّينَ الْكُـوفِيِّينَ: هِـيَ صَـوَابٌ، وَسَـأَلَ حُسَـيْنٌ الْجُعْفِـيُّ أَبَـا عَمْـرِو بْـنَ الْعَـلَاءِ وَذَكَـرَ تَلْحِـينَ أَهْـلِ النَّحْـوِ فَقَـالَ: هِـيَ جَـائِزَةٌ. وَقَـالَ أَيْضًـا: لَا تُبَـالِي إِلَـى أَسْـفَلِ حَرَكَتِهَـا، أَوْ إِلَـى فَـوْقُ. وَعَنْـهُ أَنَّـهُ قَـالَ: هِـيَ بِـالْخَفْضِ حَسَـنَةٌ. وَعَنْـهُ أَيْضًـا أَنَّهُ قَالَ: هِيَ جَائِزَةٌ.

فَـأَبُو عَمْـرٍو إِمَـامُ لُغَـةٍ، وَإِمَـامُ نَحْـوٍ، وَإِمَـامُ قِـرَاءَةٍ، وَعَرَبِـيٌّ صَـرِيحٌ، وَقَـدْ أَجَازَهَـا وَحَسَّنَهَا وَقَدْ رَوَوْا بَيْتَ النَّابِغَةِ:

عَلَيِّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ ... لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبَ

بِخَفْض الْيَاء مِنْ عليّ"[34] .

وقـال فيهـا السـمين الحلبـي:-" قولـه: {بِمُصْـرِخِيَّ} العامَّـةُ علـى فـتحِ اليـاءِ؛ لأنَّ اليـاءَ المـدغمَ فيهـا تُفْتَحُ أبـداً لا سـيما وقبلهـا كسـرٌ ثـانٍ. وقـرأ حمـزةُ بكسـرِها، وهـي لغـةُ بنـي يَرْبـوع. وقـد اضـطربت أقـوالُ النـاس فـي هـذه القـراءةِ اضـطراباً شـديداً: فمِـنْ مُجْتَـرِئٍ عليهـا مُلَحِّـنٍ لقارئهـا، ومِـنْ مُجَـوِّزٍ لهـا مـن غيـرِ ضـعفٍ، ومِـنْ مجـوِّزٍ لهـا بضـعفٍ، وقـد أنكـر أبـو حـاتم علـى أبـي عمـروٍ تحسـينَه لهـذه القـراءةِ، ولا التفاتَ إليـه لأنـه عَلَـمٌ مـن اعـلامِ القـرآن واللغـةِ والنحـوِ، واطَّلـع علـى مـا لم يطَّلع عليه" [35].

وقـال ابـن الجـزري رحمـه الله محتجـا لقـراءة الإمـام حمـزة:- " بِمُصْـرِخِيَّ فَقَـرَأَ حَمْـزَةُ بِكَسْـرِ الْيَـاءِ، وَهِـيَ لُغَـةُ بَنِـي يَرْبُـوعٍ، نَـصَّ عَلَـى ذَلِـكَ قُطْـرُبٌ وَأَجَازَهَـا هُـوَ وَالْفَـرَّاءُ، وَإِمَـامُ اللُّغَـةِ وَالنَّحْـوِ وَالْقِـرَاءَةِ أَبُـو عَمْـرِو بْـنُ الْعَـلَاءِ، وَقَـالَ أَبُـو الْقَاسِـمِ بْـنُ مَعْـنٍ النَّحْـوِيُّ: هِـيَ صَـوَابٌ، وَلَا عِبْـرَةَ بِقَـوْلِ الزَّمَخْشَـرِيِّ، وَغَيْـرِهِ مِمَّـنْ ضَـعَّفَهَا، أَوْ لَحَّنَهَـا فَإِنَّهَـا قِـرَاءَةٌ صَـحِيحَةٌ اجْتَمَعَـتْ فِيهَـا الْأَرْكَـانُ الثَّلَاثَـةُ، وَقَـرَأَ بِهَـا أَيْضًـا يَحْيَـى بْـنُ رِئَـابٍ وَسُـلَيْمَانُ بْـنُ مِهْـرَانَ الْأَعْمَـشُ وَحُمْـرَانُ بْـنُ أَعْـيَنَ وَجَمَاعَـةٌ مِـنَ التَّـابِعِينَ، وَقِيَاسُهَا فِي النَّحْوِ صَحِيحٌ"[36] .

أيضا عند تفسيره لقول الله عز وجل " كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ"[37] ، القراءات في لفظ " الْأَيْكَةِ" قال ابن الجزري:- " (وَاخْتَلَفُوا) فِي: أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ هُنَا، وَفِي ص فَقَرَأَهُمَا الْمَدَنِيَّانِ، وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ، بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ وَصْلٍ قَبْلَهَا، وَلَا هَمْزَةٍ بَعْدَهَا، وَبِفَتْحِ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْوَصْلِ مِثْلَ حَيْوَةَ وَطَلْحَةَ، وَكَذَلِكَ رُسِمَا فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِأَلِفِ الْوَصْلِ مَعَ إِسْكَانِ اللَّامِ، وَهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَهَا وَخَفْضِ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ"[38] .

وقال فيها أبو حيان:- " قَرَأَ الْحَرَمِيَّانِ وَابْنُ عَامِرٍ: لَيْكَةَ هُنَا، وَفِي ص بِغَيْرِ لَامٍ مَمْنُوعَ الصَّرْفِ. وَقَرَأَ بَاقِي السَّبْعَةِ الْأَيْكَةِ، بِلَامِ التَّعْرِيفِ. فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْفَتْحِ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَجَدْنَا في بعض التفسيران: لَيْكَةَ: اسْمٌ لِلْقَرْيَةِ، وَالْأَيْكَةُ: الْبِلَادُ كُلُّهَا، كَمَكَّةَ وَبَكَّةَ، وَرَأَيْتُهَا فِي الْإِمَامِ مُصْحَفِ عُثْمَانَ في الحجر وق: الأيكة، وفي الشعراء وص: لَيْكَةَ، وَاجْتَمَعَتْ مَصَاحِفُ الْأَمْصَارِ كُلِّهَا بَعْدُ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ تَخْتَلِفْ"[39] .

وقد طعن في هذه القراءة قراءة المدنيان وابن كثير وابن عامر بِلَامٍ مَفْتُوحَةٍ مِنْ غَيْرِ أَلِفِ وَصْلٍ قَبْلَهَا، وَلَا هَمْزَةٍ بَعْدَهَا، وَبِفَتْحِ تَاءِ التَّأْنِيثِ المبرد وابن قتيبة والزجاج والفارسي والنحاس وأقرهم وتابعهم الزمخشري.

قال أبو حيان:- " وَقَدْ طَعَنَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْمُبَرِّدُ وَابْنُ قُتَيْبَةَ وَالزَّجَّاجُ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَالنَّحَّاسُ، وَتَبِعَهُمْ وأقرهم على ذلك الزَّمَخْشَرِيُّ وَوَهَّمُوا الْقُرَّاءَ"[40] .

قال الفارسي فيها:- " واختلفوا في سورة الشعراء، وفي سورة ص ، فقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر في سورة الشعراء: (أصحاب ليكة) غير أن ورشا روى عن نافع (الايكة) متروكة الهمزة ، مفتوحة اللام بحركة الهمزة، والهمزة ساقطة. لأنه ألقى عليها حركة الهمزة في الحجر، وفي قاف. وقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (الأيكة) في كلّ القرآن ، ومن زعم أنّه يختار قراءة أهل المدينة، وأنّه اختار ذلك لموافقته الكتاب، وهي- زعموا- في هذه السورة،

وسورة صاد بغير ألف فإنّ ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللّام لا يدلّ على صحّة ما اختار من قولهم: (ليكة)، وذلك لأنّه يجوز أن يكون كتب في المصحف على تخفيف الهمزة، ويدلّ على فساد ذلك أيضا همز من همز فقال:

الأيكة، فإذا ثبت هذا، علمت أن (ليكة) على تخفيف الهمزة ، وأن فتح (ليكة) لا يصحّ في العربية"[41] .

وقال الزمخشري فيها:- " قرئ أصحاب الأيكة بالهمزة وبتخفيفها، وبالجرّ على الإضافة وهو الوجه. ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة: اسم بلد، فتوهم قاد إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف. وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ، كما يكتب أصحاب النحو لان، ولولى: على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة، على أن ليكة اسم لا يعرف"[42] .

وقد تعقب هؤلاء أبو حيان ورد عليهم وعلى الزمخشري قائلا:- " وَهَذِهِ نَزْغَةٌ اعْتِزَالِيَّةٌ، يَعْتَقِدُونَ أَنَّ بَعْضَ الْقِرَاءَةِ بِالرَّأْيِ لَا بِالرِّوَايَةِ، وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يُمْكِنُ الطَّعْنُ فِيهَا، وَيَقْرُبُ إِنْكَارُهَا مِنَ الرِّدَّةِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ. أَمَّا نَافِعٌ، فَقَرَأَ عَلَى سَبْعِينَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُمْ عَرَبٌ فُصَحَاءُ، ثُمَّ هِي قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ قَاطِبَةً. وَأَمَّا ابْنُ كَثِيرٍ، فَقَرَأَ عَلَى سَادَةِ التَّابِعِينَ مِمَّنْ كَانَ بِمَكَّةَ، كَمُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قَرَأَ عَلَيْهِ إِمَامُ الْبَصْرَةِ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ، وَسَأَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَقَرَأْتَ عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، خَتَمْتُ عَلَى ابن كثير بعد ما خَتَمْتُ عَلَى مُجَاهِدٍ، وَكَانَ ابْنُ كَثِيرٍ أَعْلَمَ مِنْ مُجَاهِدٍ بِاللُّغَةِ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ كَبِيرٌ يَعْنِي خِلَافًا. وَأَمَّا ابْنُ عَامِرٍ فَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ الشَّامِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ قُحٌّ، قَدْ سَبَقَ اللَّحْنَ، أَخَذَ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَغَيْرِهِمَا. فَهَذِهِ أَمْصَارٌ ثَلَاثَةٌ

اجْتَمَعَتْ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الْحَرَمَانِ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالشَّامُ، وَأَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الْمَادَّةِ مَفْقُودَةً فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَتِ الْكَلِمَةُ عَجَمِيَّةً، وَمَوَادُّ كَلَامِ الْعَجَمِ مُخَالِفَةٌ فِي كَثِيرٍ مَوَادَّ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَيَكُونُ قَدِ اجْتَمَعَ عَلَى مَنْعِ صَرْفِهَا الْعَلَمِيَّةُ وَالْعُجْمَةُ وَالتَّأْنِيثُ" [43].

أيضا عند تفسيره لقول الله عز وجل :- " اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ"[44] ، والقراءات المتواترة في لفظ " السَّيِّئِ"، قال ابن الجزري:- " (وَاخْتَلَفُوا) فِي: وَمَكْرَ السَّيِّئِ فَقَرَأَ حَمْزَةُ بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ فِي الْوَصْلِ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ تَخْفِيفًا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ من العشرة بِكَسْرِهَا"[45] .

وقال فيها الإمام أبو حيان:- " وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: ومكر السيء، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَالْأَعْمَشُ، وَحَمْزَةُ: بِإِسْكَانِهَا، فَإِمَّا إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مَجْرَى الْوَقْفِ، وَإِمَّا إِسْكَانًا لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ وَإِجْرَاءٍ لِلْمُنْفَصِلِ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ"[46] .

وقد قال الزجاج بأن قراءة الإمام حمزه لحن وأقره على ذلك أبو جعفر النحاس فقال الزجاج: - " وقرأ حمزَةُ: (وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئْ) - على الوقف، وهذا عند النحويين الحذَّاقِ لَحْنٌ، ولا يجوز"[47] .

وقال أبو جعفر فيها"- " وقرأ الأعمش وحمزة ومكر السّيئ ولا يحق المكر السيّئ إلا بأهله ، قال أبو إسحاق: وهو لحن لا يجوز. قال أبو جعفر: وإنما صار لحنا لأنه حذف الإعراب منه، وزعم محمد بن يزيد: أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر"[48] .

وقد نقل الإمام أبو حيان قول الزجاج وغيره فيه فقال:- " وَزَعَمَ الزَّجَّاجُ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لَحْنٌ. قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَإِنَّمَا صَارَ لَحْنًا لِأَنَّهُ حَذَفَ الْإِعْرَابَ مِنْهُ. وَزَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ إِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي كَلَامٍ وَلَا شِعْرٍ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ أَيْضًا: قِرَاءَةُ حَمْزَةَ وَمَكْرَ السيء مَوْقُوفًا عِنْدَ الْحُذَّاقِ بِبَاءَيْنِ لَحْنٌ لَا يَجُوزُ"[49] .

ثم تعقب الإمام أبو حيان الزجاج وغيره ونقل احتجاج الفارسي لقراءة حمزة قائلا " وَأَكْثَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ مِنَ الِاسْتِشْهَادِ، وَالِاحْتِجَاجِ لِلْإِسْكَانِ

مِنْ أَجْلِ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ وَالِاضْطِرَارِ، وَالْوَصْلِ بِنِيَّةِ الْوَقْفِ، قَالَ: فَإِذَا سَاغَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذِهِ القراءة مِنَ التَّأْوِيلِ، لَمْ يَسُغْ أَنْ يُقَالَ لَحْنٌ"[50] ، ثم نقل أبو حيان عن ابن القشيري قائلا "– " وَقَالَ ابْنُ الْقُشَيْرِيِّ: مَا ثَبَتَ بِالِاسْتِفَاضَةِ أَوِ التَّوَاتُرِ أَنَّهُ قرىء بِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ جَوَازِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لَحْنٌ"[51] .

وقال فيها الإمام ابن الجزري مدافعا عن قراءة حمزة ومحتجا لها "– " قُلْتُ: وَهِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ أَيْضًا. وَرَوَاهَا الْمُنَقِّرِيُّ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأْنَا بِهَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شُرَيْحٍ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَنَاهِيكَ بِإِمَامَيِ الْقِرَاءَةِ وَالنَّحْوِ أَبِي عَمْرٍو وَالْكِسَائِيِّ"[52] .

وقال فيها السمين الحلبي محتجا لقراءة الإمام حمزة قائلا:– " وقرأ العامَّةُ بخفضِ همزةِ «السَّيِّئ» ، وحمزة والأعمش بسكونِها وَصْلاً. وقد تَجَرَّأتِ النحاةُ وغيرُهم على هذه القراءةِ ونسبوها لِلَّحْنِ، ونَزَّهوا الأعمشَ عَنْ أَنْ يكونَ قرأ بها. قالوا: وإنما وَقَفَ مُسَكِّناً، فظُنَّ أنه واصَلَ فَغُلِط عليه. وقد احتجَّ لها قومٌ آخرون: بأنه إجراءٌ للوَصْلِ مُجْرَى الوقفِ، أو أَجْرى المنفصلَ مُجْرى المتصلِ. وحَسَّنه كونُ الكسرةِ على حَرْفٍ ثقيل بعد ياءٍ مشددةٍ مكسورةٍ. وقد تقدَّم أنَّ أبا عمروٍ يَقْرأ «إلى بارِئْكم» بسكونِ الهمزةِ. فهذا أَوْلَى لزيادةِ الثقلِ ههنا"[53] .

النتائج:

ومن هنا يظهر موقف الإمام أبي حيان بالموقف المتشدد ، والمتحمس غاية التحمس للقراءات المتواترة فهو لا يتوانى عن اتخاذ موقف رادع شديد من كل من يحاول المس بالقراءات المتواترة، تبين أن أبا حيان قد عد القراءات المتواترة قرآنا، ولذلك قاد حملة ضارية ضد ذلك الهجوم الآثم الذي تعرضت له القراءات القرآنية من النحويين البصريين أو الكوفيين، أو من المعتزلة، فتارة يرميهم بقلة المعرفة أو بالجهل والتطاول على كتاب الله، وقلة الأدب حينا، وبالكفر والزندقة والردة حينا آخر.

الكتب العلمية – بيروت، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور

سعد باسلوم،الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م ، عدد الأجزاء: 2.

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1420هـ -1999م، عدد الأجزاء: 1.

الهوامش:

1 / سورة البقرة الآية 117

2 / االبدور الزاهرة ,ص39

3 / البحر المحيط, 586/1

4 / كتاب السبعة في القراءات, ص169,المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ),المحقق: شوقي ضيف,الناشر: دار المعارف – مصر,الطبعة: الثانية، 1400هـ,عدد الأجزاء: 1

5 / سورة آل عمران الآية 59

6/ السبع لابن مجاهد, ص207,206

7 / المحرر الوجيز لابن عطيه, 202/1

8 / الحجة للقراء السبعة للفارسي, 207/2

9 / البحر المحيط, 586/1

10 / البدور الزاهرة, ص40

11 / البحر المحيط, 623/1

12 / معاني القرآن وإعرابه, (209/1), المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)

المحقق: عبد الجليل عبده شلبي, الناشر: عالم الكتب – بيروت, الطبعة: الأولى 1408 هـ – 1988 م,عدد الأجزاء: 5

13 / الكشاف للإمام الزمخشري, (188/1).

14 / البحر المحيط, 623/1

15 // الحجة للفارسي, 226,85,84/2 , الدر المصون للسمين الحلبي, 119,118/2

16 / الدر المصون, 119/2

17 / سورة هود الآية 111

18 / البدور الزاهرة, 159

19 / البحر المحيط, 216/6

20 / ابحر الحيط, 217/6

21 / إعراب القرآن, 185/2,المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ),وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم,الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت,الطبعة: الأولى، 1421 هـ, عدد الأجزاء 5.

22 / الحجة للقراء السبعة, 387,386/4

23 /أمالي ابن الحاجب, 165,164/1,المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ),دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة, الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت,عام النشر: 1409 هـ - 1989 م,عدد الأجزاء: 2

24 / البحر المحيط, 217/6

25 / البحر المحيط, 217/6

26 / سورة إبراهيم الآية 22

27 /البدور الزاهرة, 173

28 / الكشاف , 551/2

29 / معاني القرآن وإعرابه للزجاج, 159/3

30 / معاني القرآن للفراء, 75/2

31 / معاني القرآن للأخفش, 407/2

32 / البحر المحيط, 428/6

33 / البحر المحيط, 429/6

34 / البحر المحيط, 429/6

35 / الدر المصون للسمين الحلبي, 89,88/7

36 / النشر, 299,298/2

37 / سورة الشعراء الآية 176

38 / النشر, 336/2

39 / البحر المحيط, 185/8

40 / البحر المحيط, 185/8

41 /الحجة للقراء السبعة, للفارسي, 51/5, 368,367/5

42 / الكشاف للزمخشري, 332/3

43 / البحر المحيط, 186/8

44 / سورة فاطر الآية 43

45 / النشر, 352/2

46 / البحر المحيط, 41/9

47 / معاني القرآن وإعرابه للزجاج, 275/4

48 / إعراب القرآن للنحاس, 256/3

49 /البحر المحيط, 41/9

50 / البحر المحيط, 42/9, الحجة للقراء السبعة للفارسي, 33/6

51 /البحر المحيط, 42/9

52 / النشر, 352/2

53 / الدر المصون للسمين الحلبي, 241/9

أهم المراجع:

- مجاز القرآن, أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: 209هـ), المحقق: محمد فواد سزگين, الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة, الطبعة: 1381 هـ.

- النشر في القراءات العشر, , المؤلف : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : 833 هـ), عدد الأجزاء : 2.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار, المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ) , الناشر: دار الكتب العلمية, الطبعة: الأولى 1417 هـ- 1997م, عدد الأجزاء: 1.

- الإبانة عن معاني القراءات, المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ), المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي,الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر, عدد الأجزاء: 1.

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري, المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي, , , المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر, الناشر: دار طوق النجاة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي), الطبعة: الأولى، 1422هـ, عدد الأجزاء: 9.

- سنن الترمذي, , المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ), تحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر, ومحمد فؤاد عبد الباقي, الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر, الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.

– مناهل العرفان في علوم القرآن, , المؤلف: محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (المتوفى: 1367هـ),الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه, الطبعة: الطبعة الثالثة, عدد الأجزاء: 2.

– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر, , المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: 1117هـ), المحقق: أنس مهرة, الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان, الطبعة: الثالثة، 2006م – 1427هـ, عدد الأجزاء: 1.

– لسان العرب, محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ), دار صادر – بيروت, الطبعة: الثالثة – 1414 هـ, عدد الأجزاء: 15.

– البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب, , المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: 1403هـ), الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت , لبنان, عدد الأجزاء: 1.

– البحر المحيط في التفسير, , المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ), المحقق: صدقي محمد جميل, الناشر: دار الفكر بيروت, الطبعة: 1420 هـ, عدد الأجزاء 10.